



القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 - تونس 2005



المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 16-18 نوفمبر 2005، تونس

كلمة السيد الأستاذ الدكتور/ طارق كامل وزير المواصلات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية

السيد الرئيس،
السادة رؤساء الدول والحكومات والوفود،
السيدات والسادة الحضور،

يسعدني أن استهل كلمتي بتقديم الشكر وعظيم التقدير من مصر قيادة وحكومة وشعبا لمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والحكومتين التونسية والسويسرية، وذلك على ما بذلوه من جهود حثيثة ومساعد حميدة كان لها عظيم الأثر في عقد هذه القمة بمرحلتها؛ وهي القمة التي تساهم بجدية في بناء مجتمع المعلومات محليا ودوليا.

فها نحن نجتمع في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عامين من اجتماعنا في المرحلة الأولى منها، وهو ما يعكس تصاعدا في التزامنا جميعا بانجاح هذه القمة، ويؤكد التصميم المتزايد من المجتمع الدولي للخروج برؤية جماعية أكثر وضوحا واستقرارا لتحقيق أقصى استفادة من ثورة المعلومات والاتصالات وإعادة توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية في كافة المجتمعات الصناعية والنامية والغنية والفقيرة والكبيرة والصغيرة.

لا شك أن تأثير ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا يجب ان يظل قاصرا على تحقيق المكاسب الاقتصادية والتنموية فقط بل يجب أن يتعداها الى تقوية الروابط السياسية والاجتماعية والثقافية بين الأمم والى تحقيق السلام العالمي المبني على العدالة والمساواة واحترام الشرعية الدولية في إطار يضمن احترام الهوية الوطنية ويحفظ التنوع في الديانات والثقافات كمكونات أساسية للتعاون والتكامل بين الحضارات حيث يعمق هذا النهج بالتأكيد من مفهوم عالمية مجتمع المعلومات و يتيح الفرصة لكافة الشعوب للمشاركة بفاعلية في تطوير وتصنيع واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأداة لممارسة الحق في التنمية.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

والتزاما بدورها الإقليمي والدولي، انخرطت مصر بكل جهد ومثابرة في كافة مراحل الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكان لتلك الجهود أثر محمود في تنسيق المواقف العربية والإفريقية والدولية؛ وهو ما برز في المؤتمر العربي رفيع المستوى الذي استضافته القاهرة في الفترة من 8 إلى 10 مايو 2005 لعقد حوار عربي إقليمي جامع يهدف لتبني موقف موحد في المرحلة الثانية من القمة. كما شاركت مصر بكل فاعلية في تحديث كل من خطة العمل العربية وخطة العمل

الإفريقية للمرحلة الثانية من القمة بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية في الفترة الفاصلة بين مرحلتي القمة.

لقد انتهت المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بإصدار إعلان مبادئ وخطة عمل يغطيان كافة المقومات الفعالة للمجتمع العصري، ويرسيان الأسس والقواعد اللازمة لمجتمع المعلومات.

وإني لأنتهز فرصة هذا الجمع رفيع المستوى لأطرح على حضراتكم موقف مصر تجاه عدد من أبرز الموضوعات التي نعتبرها أهم عناصر و مجالات تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه في هذه القمة؛

بالنسبة لموضوع ادارة الانترنت أود في البداية أن أنضم إلى من سبقوني بتوجيه الشكر لمجموعة العمل المعنية بهذا الموضوع، وأن أحبي الجهود التي أولاها أمين عام الأمم المتحدة ومثله الخاص لهذا الموضوع المحوري، وهو ما انعكس في تقرير مجموعة العمل التي شرفت مصر بالمشاركة في أعمالها.

ترى مصر أن موضوع إدارة الإنترنت يعد حلقة متواصلة من الحوار وينبع ذلك من ادراكنا بان الإنترنت لم تعد وسيلة لتبادل المعلومات فحسب، أو مجرد مستودع للمعرفة والمحتوى الإلكتروني، بل برزت في اطار التسلاحم التكنولوجي بين الاتصالات والإعلام كأداة للتنمية قادرة على التأثير في كافة مناحي الحياة في ضوء الدور المنوط بها في مجتمع المعلومات البازغ. ويستوجب ذلك تطوير الآليات التي تحكم الإنترنت، وأهمها المزيد من المشاركة الدولية في اطار يشجع التعدد اللغوي على الشبكة.

أما على المستوى التكنولوجي والإداري فإن مصر تعي أهمية استقرار وانتظام العمل في موارد الإنترنت الأساسية مع تعظيم الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والاقتصادية المتوفرة.

و في هذا الصدد تدعم مصر انشاء منتدى جديد للحوار والتنسيق يبادر بوضع السياسات العامة للشبكة العالمية ويقوم بدور تنسيقي بين كافة المؤسسات على ان يشارك في هذا المنتدى الدولي جميع اصحاب المصلحة من حكومات و مجتمع مدني و قطاع خاص من الدول المتقدمة والنامية من اجل تنمية وتطوير الشبكة.

أما بالنسبة للتمويل فيقيني أنكم تشاركونني الرأي أن هذا الموضوع له تأثير ومردود كبير على وضع الخطط اللازمة لبناء مجتمع المعلومات، وفي إطار البحث عن آليات تمويل جديدة فلقد طرحت مصر فكرة "مبادلة الديون (Debt Swap)" كوسيلة مزدوجة لحل مشكلة الديون المتراكمة على كثير من الدول النامية وفي ذات الوقت كوسيلة لتمويل تنفيذ المشروعات والبرامج التي تتضمنها خطة العمل؛ حيث تدور هذه الآلية حول تحويل الديون إلى مشروعات تنموية تفيد كلا الجانبين الدان والمدين. وقد خطت مصر بالفعل خطوات عملية في هذا المجال، حيث انشأت مصر صندوقا خاصا لتنفيذ مشروعات تنموية باستخدام تكنولوجيا المعلومات يتم تمويلها من خلال مبادلة الديون.

وتأتي آليات المتابعة في مرحلة ما بعد تونس كأحد الموضوعات الهامة التي تمس حتمية تنفيذ مخرجات هذه القمة، بل أنها جزء لا يتجزأ منها، وترحب مصر بالحوار الجاري على المستوى الدولي، ومقترحات الحكومات والهيئات الدولية المختلفة التي تهدف جميعها للخروج بآلية عملية لمتابعة التنفيذ.

وفي هذا الصدد فإننا ندعم المقترح الخاص بتكليف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بآليات المتابعة على أن يتم التنفيذ من خلال الجهات والمؤسسات الدولية ذات الصلة ونؤكد على أهمية مرونة هذه الآليات لتحقيق الامال المعقودة لرأب الفجوة الرقمي، وهنا نشدد على أهمية الوكالات المتخصصة ذات الخبرة والتي بادرت بتولي الدور الريادي لإنجاح هذه القمة.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة،

لقد شاركت مصر بقوة في المرحلة الأولى للقمة حيث أعلن السيد الرئيس محمد حسني مبارك مبادرة مجتمع المعلومات المصري في هذه القمة في ديسمبر 2003 ودعوني أؤكد لحضراتكم ان مصر قد نفذت بنجاح عددا من المبادرات الوطنية الرائدة التي يمكن الاستفادة منها في دول أخرى كمبادرات الحضانات التكنولوجية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمدارس الذكية والحكومة الإلكترونية، وتوثيق التراث الحضاري والثقافي مع إنشاء القرية الذكية كأساس لمجتمع الأعمال التكنولوجية في مصر و المنطقة بهدف تصدير الخبرات والخدمات.

إن بناء مجتمع المعلومات بناء عمليا على أرض الواقع يتطلب الالتزام بعدد من التوجهات و السياسات التي تعتبر من أهمها تحرير تقديم الخدمات وإعادة هيكلة القطاع مع وضع التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك وقد أدى تطبيق هذه السياسات في مصري طفرة في خدمات الاتصالات الجديدة بمعدلات عالية تخطت سنويا 20% و يبقى أمامنا مع إعادة هيكلة وتنظيم القطاع حتمية تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية المستهلك وزيادة الوعي التكنولوجي.

كما أنني أحب أن أؤكد أن الاستثمار في آليات جديدة للبحث والتطوير يعد أساسا لتوسيع قاعدة الابتكار والاختراع وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع المعرفة وفي هذا الصدد فإنه يسعدنا أن نتيح نتاج تجربتنا في الشراكة مع الشركات العلمية لتنمية المهارات والاستثمار في القيمة المضافة للاستفادة منها على المستوى الإقليمي.

ويقيني أنكم تشاركوني الرأي أن مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب المزيد من حشد الجهود لتنفيذ السياسات الهادفة نحو الأمية الإلكترونية بين المواطنين، والعمل على تزويد اغلب المواطنين بالمهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات في إطار متكامل للتنمية البشرية في هذا الصدد.

سيدي الرئيس،
السيدات و السادة،

إننا نعقد قمتنا هذه في مدينة تونس العربية الافريقية المطلة على ساحل البحر المتوسط الذي شهد امتزاج وتفاعل الحضارات والثقافات على مر العصور قديما و حديثا.

ولعلي في هذه المناسبة أرى مع حضراتكم أن البحر المتوسط لديه الفرصة كي يكون أول "بحر إلكتروني" في العالم تمتد عبر أمواجه جسور التعاون بين شماله وجنوبه في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإن مصر على استعداد تام لدعم هذا التعاون، وهو ما سيتضح من توجهاتها وتحركاتها في المرحلة المقبلة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب.

أما وقد بدأت المرحلة الثانية والأخيرة من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن نهاية هذه القمة في غضون يومين لا يمثل لنا سوى بداية مرحلة جديدة من بناء مجتمع المعلومات والمعرفة، وفرصة سانحة لمزيد من جسور التعاون مع مختلف دول العالم، وستواصل مصر جهودها الوطنية وأنخراطها في المساعي الإقليمية والدولية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي توصلنا إليها في مرحلتي القمة، كما ستعمل الحكومة المصرية على مواصلة بناء مجتمع المعلومات.

مع أطيب التمنيات لحضراتكم بدوام النجاح والتوفيق، وصادق التقدير للقائمين على تنظيم هذه القمة.

وشكرا،،